

الملحق

رسالة النصيحة

بقلم

الشيخ العنقري رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

الدرر السنينة (ط ٢ / ٧ / ٣٠٩) ، ط ٥ (١٥٧ / ٩) (١).

قال الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، وفقه الله تعالى:

"بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد العزيز العنقري، إلى من تصل إليه هذه النصيحة، من إخواننا المسلمين، جعلهم الله على الحق متعاونين، ولطريق أهل الزيغ والبعد مجانين، آمين، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والموجب لهذه النصيحة، هو ما أخذ الله علينا من الميثاق، في بيان ما علمنا من الحق، وخفي على غيرنا، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (سورة آل عمران آية : ١٨٧). وقال النبي ﷺ: "الدين النصيحة، ثلاثا. قلنا: لمن هي يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم" (٢)، وقال ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم، كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"، وقال عليه الصلاة والسلام: "المؤمن مرآة أخيه" (٣).

وأیضا: ما بلغني عن بعض الإخوان، من خوض بعضهم في بعض، وكذا في ولي أمرهم، فعن لي أن أذكر كلمات، لعل الله أن ينفع بها، وأسأل الله التوفيق

(١) من موقع لا لإرهاب.

(٢) مسلم : الإيمان (٥٥) ، والنسائي : البيعة (٤١٩٧ ، ٤١٩٨) ، وأبو داود : الأدب (٤٩٤٤) ، وأحمد (٤/١٠٢).

(٣) الترمذي : البر والصلة (١٩٢٩) ، وأبو داود : الأدب (٤٩١٨).

والإعانة.

وأعوذ به من اتباع الهوى والإهانة، وقد ينتفع بالنصائح من أراد الله هدايته،
ومن قضى عليه بالشقاء فلا حيلة في الأقدار.

فأقول مستمداً من الله الصواب، معتمداً عليه في دفع ما دهمي من الحوادث
وناب:

اعلموا جعلني الله وإياكم ممن علم وعمل، أن القول على الله بغير علم، أعظم
من الشرك، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ
وَالْأَيْثَمَ وَالْبَغْيَ بغيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى
اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأعراف آية : ٣٣)، فجعل القول عليه بغير علم في
مرتبة فوق الشرك.

وقد بلغنا أن الذي أشكل عليكم:

أن مجرد مخالطة الكفار ومعاملتهم، بمصالحة ونحوها، وقدمهم على ولي الأمر
لأجل ذلك، أنها هي موالاة المشركين، المنهي عنها في الآيات والأحاديث.
وربما فهمتم ذلك من "الدلائل" التي صنف الشيخ سليمان بن عبد الله بن
الشيخ، ومن "سبيل النجاة" للشيخ حمد بن عتيق.

فأولاً: نبين لكم سبب تصنيف "الدلائل"، فإن الشيخ سليمان، صنفها لما
هجمت العساكر التركية على نجد في وقته، وأرادوا اجتثاث الدين من أصله،
وساعدتهم جماعة من أهل نجد، من البادية والحاضرة، وأحبوا ظهورهم.

وكذلك: سبب تصنيف الشيخ حمد بن عتيق "سبيل النجاة" هو لما هجمت
العساكر التركية على بلاد المسلمين، وساعدتهم من ساعدتهم، حتى استولوا على
كثير من بلاد نجد. فمعرفة سبب التصنيف مما يعين على فهم كلام العلماء، فإنه
بحمد الله ظاهر المعنى؛ فإن المراد به موافقة الكفار على كفرهم، وإظهار مودتهم،
ومعاونتهم على المسلمين، وتحسين أفعالهم، وإظهار الطاعة والانقياد لهم على

كفرهم.

والإمام - وفقه الله - لم يقع في شيء مما ذكر، فإنه إمام المسلمين، والناظر في مصالحهم، ولا بد له من التحفظ على رعاياه وولايته، من الدول الأجانب، والمشايخ رحمهم الله، كالشيخ سليمان بن عبد الله، والشيخ عبد اللطيف. والشيخ محمد بن عتيق، إذا ذكروا موالاته المشركين، فسروها بالموافقة والنصرة، والمعاونة والرضى بأفعالهم؛ فأنتم - وفقكم الله - ، راجعوا كلامهم، تجدوا ذلك كما ذكرنا.

قال الشيخ محمد بن عتيق، فيما نقله عن الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ، رحمهم الله: "وكذلك قوله ﷺ في الحديث: "من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله"^(١) على ظاهره، وهو: أن الذي يدعى الإسلام، ويكون مع المشركين في الاجتماع والنصرة والمنزل، بمبث يعدة المشركون منهم، فهو كافر مثلهم وإن ادعى الإسلام، إلا أن يكون يظهر دينه ولا يتولى المشركين" انتهى. فانظر - وفقك الله - إلى قوله في هذه العبارة، وكون المشركين يعدونه منهم، يتبين لك؛ أن هذا هو الذي أوجب كفره، وأما مجرد الاجتماع معهم في المنزل، فإن ذلك بدون إظهار الدين معصية.

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة النساء آية : ١٤٤) يعني: معهم في الحقيقة، يوالونهم ويسرون إليهم بالموادة، ويقولون لهم إذا خلوا بهم: إنا معكم^(٢). فهذا هو الذي أوجب كفرهم لا مجرد المخالطة.

(١) أخرجه أبو داود : الجهاد (٢٧٨٧).

(٢) نص عبارة ابن كثير في تفسيره للآية المذكورة: "ينهى الله تعالى عباده المؤمنين عن اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين يعني مصاحبتهم ومصادقتهم ومناصحتهم وإسرار الموادة إليهم وإفشاء أحوال المؤمنين الباطنة إليهم كما قال تعالى : ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه﴾ أي يحذركم عقوبته في ارتكابكم نهيته ولهذا قال ههنا : ﴿أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا﴾ أي حجة عليكم في عقوبته إياكم" اهـ

فأنتم - وفقكم الله - الواجب عليكم :
التبصر.

وأخذ العلم عن أهله.

وأما أخذكم العلم من مجرد أفهامكم، أو من الكتب؛ فهذا غير نافع، ولأن العلم لا يتلقى إلا من مظانه وأهله، قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة النحل آية : ٤٣)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (سورة النساء آية : ٨٣)، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (سورة النساء آية : ٥٩).

وقال شيخ الإسلام، تقي الدين أحمد بن تيمية، رحمه الله، في "المنهاج"^(١) بعد كلام سبق: "ومن المعلوم أن الناس لا يصلحون إلا بالولادة، وأنه لو تولى من هو دون هؤلاء، من الملوك الظلمة - يعني يزيد، والحجاج ونحوهما- لكان ذلك خيرا من عدمهم، كما يقال: ستون سنة مع إمام جائر، خير من ليلة واحدة بلا إمام. ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: " لا بد للناس من إمارة، برة كانت أو فاجرة. قيل له: هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ قال: يؤمن بها السبل، وتقام بها الحدود، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء " ذكره علي بن مهدي في "كتاب الطاعة والمعصية". "اهـ

وقال فيه أيضا: "وأهل السنة يقولون، إنه - أي الإمام - يعاون على البر والتقوى، دون الإثم والعدوان، ويطاع في طاعة الله دون معصيته، ولا يخرج عليه بالسيف، وأحاديث النبي ﷺ إنما تدل على هذا، كما في الصحيحين^(٢) قال: "من

(١) (١/٥٤٧-٥٤٨).

(٢) المقطع الأول من الحديث وهو قوله ﷺ: "من كره من أميره شيئا فليصبر فإنه من خرج من السلطان شرا مات ميتة جاهلية" أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ "سترون بعدي أمورا تنكرونها"، حديث رقم (٦٦٤٥)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة الجماعة، حديث رقم (١٨٤٩)، عن ابن عباس ﷺ. والحديث بالسياق الذي أورده ابن تيمية رحمه الله أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب

رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس يخرج عن السلطان شبراً فمات عليه، إلا مات ميتة جاهلية. ومن قاتل تحت راية عمية، يغضب لعصبية أو يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتل، فقتلته جاهلية. ومن خرج على أمي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفى لذي عهد عهده، فليس مني ولست منه". اهـ^(١)

فدم الخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة، وجعل ذلك ميتة جاهلية، لأن أهل الجاهلية لم يكن لهم رأس يجمعهم، - إلى أن قال - وهو ﷺ قد أخبر: "أنه بعد ذلك يقوم أئمة، لا يهتدون بهديه، ولا يستنون بسنته، ويقوم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمر، وإن ضرب ظهره وأخذ مالك"^(٢)؛

فبين: أن الإمام الذي يطاع هو من كان له سلطان، سواء كان عادلاً أو كان ظالماً.

وكذلك في الصحيح من حديث ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "من خلع يدا من طاعة، لقي الله تعالى يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية"^(٣).

وفي الصحيحين^(٤) وغيرهما، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "دعانا رسول الله

(١) ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، حديث رقم (١٨٤٨).
(١) منهاج السنة النبوية (١/٥٥٦-٥٥٧).

(٢) يشير إلى ما أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن حديث رقم (١٨٤٧)، ولفظه: "عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: قَالَ حَدِيثُ بَنِي الْيَمَانِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا بَشَرًا فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَفَحْنُ فِيهِ فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: يَكُونُ بَعْدِي أئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ وَلَا يَسْتُنُونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ".

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، حديث رقم (١٨٥١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: "سترون"، حديث رقم (٧٠٥٦)، ومسلم في كتاب

ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرا بواحا، عندكم فيه من الله برهان".

وفي صحيح مسلم^(١)، عن عرفجة بن شريح، قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنه سيكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائنا من كان"، وفي لفظ "من أتاكم وأمركم على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه".

وفي صحيح مسلم عن أم سلمة: أن النبي ﷺ قال: "يكون أمراء تعرفون وتنكرون، فمن عرف فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: أفلا ننبذهم؟ قال: لا، ما صلوا"^(٢).

وفيه أيضا عن النبي ﷺ قال: "من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئا من معصية الله، فلينكر ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدا من طاعة"^(٣).

وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة، وترك قتالهم والخروج، هو أصلح الأمور للعباد، في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمدا أو مخطئا، لا يحصل بفعله صلاح، بل فساد انتهى^(٤).

وقال الشيخ: في "السياسة الشرعية": "ويجب أن يعرف أن ولاية الناس من

الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم (١٧٠٩).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، حديث رقم (١٨٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، حديث رقم (١٨٥٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، حديث رقم (١٨٥٥)، ولفظه: "عن رُزَيْقِ بْنِ حِيَّانَ أَنَّهُ سَمِعَ مُسْلِمَ بْنَ قَرْظَةَ ابْنَ عَمِّ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ". قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ قَالَ: لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرِهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ".

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/٥٣١).

أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها، لأن بني آدم لا تتم
مصلحتهم إلا بالاجتماع، لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع
من أمير حق، قال النبي ﷺ: "إذا خرج ثلاثة في سفر، فليؤمروا أحدهم" ٣ رواه
أبو داود^(١) من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

وروى الإمام أحمد في المسند^(٢)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي
ﷺ قال: "لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض، إلا أمروا عليهم أحدهم".

فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الجمع^(٣) القليل العارض في السفر، تنبيهاً بذلك
على سائر أنواع الاجتماع، ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجب من الجهاد
والعدل، وإقامة الحج والأعياد، ونصر المظلوم وإقامة الحدود، لا تتم إلا بالقوة
والإمارة؛ ولهذا روي: أن السلطان ظل الله في الأرض.

ويقال: ستون سنة من إمام جائر، أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان.
والتجربة تبين ذلك؛ ولهذا كان السلف، كالفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل
وغيرهما، يقولون: لو كان لنا دعوة مستجابة، لدعونا بها للسلطان.

وقال النبي ﷺ: "إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً،
وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم" رواه
مسلم^(٤).

وقال: "ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم، حديث رقم (٢٦٠٨) عن أبي
سعيد ﷺ، و (٢٦٠٩) عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) مسند أحمد (١٧٦/٢).

(٣) كذا، وفي المطبوع (الاجتماع) والمعنى واحد!

(٤) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الجامع، باب ما جاء في إضاعة المال، وذوي الوجهين، حديث رقم (١٨٦٣).
وأخرجه مسلم في كتاب الأفضية باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، حديث رقم (١٧١٥)، دون
قوله: "وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَّلَاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ".

الأمور، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم"، رواه أهل السنن^(١).

وفي الصحيح^(٢) عنه ﷺ أنه قال: "الدين النصيحة، ثلاثا. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم".

فالواجب: اتخاذ الإمارة دينا وقربة، يتقرب بها إلى الله عز وجل، فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله، أفضل القربات^(٣).

وقال في "غذاء الألباب"^(٤): "لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُنْكَرَ عَلَى سُلْطَانٍ إِلَّا وَعَظْمًا وَتَخْوِيفًا لَهُ، أَوْ تَحْذِيرًا مِنَ الْعَاقِبَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَيَجِبُ .

قَالَ الْقَاضِي وَيَحْرُمُ بَعِيرِ ذَلِكَ .

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ : وَالْمُرَادُ وَلَمْ يَخَفْ مِنْهُ بِالتَّخْوِيفِ وَالتَّحْذِيرِ وَإِلَّا سَقَطَ ، وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ كَعَيْرِهِ .

قَالَ حَنْبَلٌ : اجْتَمَعَ فُقَهَاءُ بَغْدَادَ فِي وِلَايَةِ الْوَاتِقِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَقَالُوا لَهُ إِنَّ الْأَمْرَ قَدْ تَفَاقَمَ وَفَشَا ، يَعْنُونَ إِظْهَارَ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَا نَرْضَى بِإِمَارَتِهِ وَلَا سُلْطَانِهِ ، فَنَاطَرَهُمْ فِي ذَلِكَ وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْإِنْكَارِ بِقُلُوبِكُمْ وَلَا تَخْلَعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ وَلَا تَشْقُوا عَصَا الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا تَسْفِكُوا دِمَاءَكُمْ وَدِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ مَعَكُمْ، وَأَنْظَرُوا فِي عَاقِبَةِ أَمْرِكُمْ ، وَاصْبِرُوا حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ وَيُسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ . وَقَالَ لَيْسَ هَذَا يَعْنِي نَزْعَهُمْ أَيْدِيَهُمْ مِنْ طَاعَتِهِ صَوَابًا ، هَذَا خِلَافُ الْآثَارِ .

وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالْكَفِّ عَنِ الْأُمَرَاءِ وَيُنْكَرُ الْخُرُوجَ

إِنْكَارًا شَدِيدًا .

(١) جاء هذا الحديث بأسانيد بعضها صحيحة، وبعضها حسنة وبعضها معلولة، عن جماعة من الصحابة، فهو متواتر. ينظر: رسالة، "دراسة حديث: نضر الله امرأاً" للشيخ عبد المحسن العباد.

(٢) علقه البخاري في كتاب الإيمان باب قول الرسول ﷺ: "الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين"، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، حديث رقم (٥٥). من حديث تميم الداري ﷺ.

(٣) السياسة الشرعية (ضمن مجموع الفتاوى) (٣٩١-٣٩٠/٢٨).

(٤) (٣٥٢-٣٥١/١) (بواسطة الشاملة).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ : الْكَفُّ أَيُّ يَجِبُ الْكَفُّ لِأَنَّا نَجِدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : " مَا صَلُّوا فَلَا " أَيُّ : فَلَا تُنْزَعُ يَدُ طَاعَتِهِمْ مُدَّةَ دَوَامِهِمْ يُصَلُّونَ .
 خِلَافًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ فِي جَوَازِ قِتَالِهِمْ كَالْبُعَاةِ .
 وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الظَّاهِرِ وَالْمَعْنَى .
 أَمَّا الظَّاهِرُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقِتَالِ البُعَاةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾ الْآيَةَ ،
 وَفِي مَسْأَلَتِنَا أَمْرٌ بِالْكَفِّ عَنِ الْأَئِمَّةِ بِالْأَخْبَارِ الْمَذْكُورَةِ .
 وَأَمَّا مَعْنَى فَإِنَّ الْخَوَارِجَ يُقَاتِلُونَ بِالْإِمَامِ ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا يَحْصُلُ قِتَالُهُمْ بِغَيْرِ إِمَامٍ
 . أَنْتَهَى .

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

إِنَّ الْجَمَاعَةَ حَبَلُ اللَّهِ فَاعْتَصِمُوا مِنْهُ بِعُرْوَتِهِ الْوُثْقَى لِمَنْ دَانَا
 كَمْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِالسُّلْطَانِ مُعْضَلَةً فِي دِينِنَا رَحْمَةً مِنْهُ وَدُنْيَانَا
 لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَمْ تَأْمَنْ لَنَا سُبُلٌ وَكَانَ أَضْعَفْنَا نَهَبًا لِأَقْوَانَا

وَفِي وَصِيَّةِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ لِابْنِهِ : يَا بُنَيَّ احْفَظْ عَنِّي مَا أُوصِيكَ بِهِ : " إِمَامٌ
 عَدْلٌ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ وَبَلٍ . وَأَسَدٌ خَطُومٌ خَيْرٌ مِنْ إِمَامٍ ظُلُومٍ . وَإِمَامٌ ظُلُومٌ غَشُومٌ
 خَيْرٌ مِنْ فِتْنَةٍ تَدُومٌ " أَنْتَهَى .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، في "المنهاج"^(١): "ومن عيوب أهل البدع
 تكفير بعضهم بعضا، ومن مباح أهل العلم: أنهم يخطئون، ولا يكفرون، وسبب
 ذلك: أن أحدهم قد يظن أن ما ليس بكفر كفرًا" انتهى.

فانظروا وفقكم الله، في كلام هؤلاء الأئمة، في حق ولاية الأمر، وحثهم على
 عدم منازعتهم للأمر، وتقدير وجوب السمع والطاعة لهم، وإن كان فيهم ما
 فيهم من الأمور التي ينكرها الشرع، ما لم يظهر منهم كفر بواح؛ وإمامكم
 حفظه الله، وأعاذه من مضلات الفتن، وإن كنا لا نعتقد عصمته، فإنه قد أصغى

إلى قبول النصيحة من كل ناصح، وجد في إزالة ما قدر عليه من المنكرات.
ونرجو الله أن يعينه على إزالة كل ما أنكره الشرع المطهر، ولا يكله إلى نفسه
طرفة عين؛ وقد انتظم به من المصالح الدينية والدنيوية ما لا يحصى.
هذا، والله المسؤول أن يوفقنا وإياكم وإياه، لسلوك الصراط المستقيم، ويجنب
الجميع طريقة أصحاب الجحيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

انتهت هذه الرسالة المباركة

